انقاص حجم الاستثمار في البناء لتوفير المساكن للمهاجرين وحرصا على عدم رفع الايجارات .

وبالنسبة للطلب العام الداخلي فقد سجل خلال عام ١٩٧٠ ارتفاعا بما نسبته ١٢٪ ، الا انه اختلف عن العامين الماضيين فيما يلي : ــ

١ ــ حدوث تغيرات في معدل نمو الطلب خلال العام وبدأ ضغط الطلب يقل تدريجيا . ٢ ــ حدوث تحول كبير في تركيب الطلب من الاستهلاك الخاص الى الاستهلاك العام . فقد ارتفع الانفاق الاستهلاكي العام بما نسبته ٢٦٪ بسبب زيادة حجم الانفاق العسكري التي انعكست على كل من زيادة المستوردات وتنشيط نمو الصناعة العسكرية المحلية . وارتفع حجم الدخل القابل للتصرف فيه بما نسبته ١٢٪ خلال عام ١٩٧٠ بالمقارنة مع عام ١٩٦٩ ، بينما سبق ان سجل نموا بما نسبته ١٣٪ خلال عام ١٩٦٩ و١٨٪ خلال عام ١٩٦٨ . مما يعكس الزيادات التي استحدثت في معدلات الضرائب والقروض الاجبارية الجديدة التي فرضت ، والتي سنشير اليها لاحقا .

اما مستوى الاسعار العام فقد ارتفع بما نسبته ٦٪ ، ساهمت الضرائب في هذه الزيادة بما نسبته ٤٪ ، كما ارتفعت الارقام القياسية للاستهلاك بما نسبته ١١٪ ، كانت الضرائب غير المباشرة مسؤولة عن ما نسبته ٦٪ . وهكذا يرجع ارتفاع مستوى الاسعار خلال عام ١٩٧٠ في معظمه الى الضرائب غير المباشرة ، بينما لم تساهم الزيادات المتحققة في الاجور (والتي سنشير اليها لاحقا) سوى بنسبة ضئيلة . وقد ساهمت العمالة العربية من المناطق العربية المحتلة نتيجة حرب حزيران ١٩٦٧ مساهمة واضحة في تحقيق هذه النتيجة ، وذلك لانخفاض مستويات اجورها بصفة عامة ، علما بأن عدد العاملين العرب من هذه المناطق في اسرائيل بلغ في آذار ١٩٧٠[٧] (٣٠،٠٠٠) عامل .

اما التطورات التي شملت ميزان المدفوعات الاسرائيلي خلال عام ١٩٧٠ فقد سجلت بعض التحسن بالمقارنة مع العام الماضي . فبينما سجل صافي ميزان السلع والخدمات والتحويلات (الهبات) وحركة رأس المال طويل الاجل عجزا بلغ ما قيمته ١٨٠ مليون دولار خلال عام ١٩٦٩ ، فقد سجل فائضا بمقدار ٤٣ مليون دولار خلال عام ١٩٧٠ . وقد ازداد حجم احتياطي بنك اسرائيل من الذهب والعملات الاجنبية بما قيمته ٣٦ مليون دولار (ويشمل ذلك الموقف المالي مع صندوق النقد الدولي) ليصل الى ما قيمته ٤٤٩[٨] مليون دولار، بينما كان قد سجل هذا الرصيد من الاحتياطي انخفاضا بما قيمته ٢٥١ مليون دولار خلال عام ١٩٦٩ . وتشمل الزيادة المتحققة خلال عام ١٩٧٠ رصيد اسرائيل من الاحتياطي الجديد المعروف باسم حقوق السحب الخاصة S D R'S بما قيمته ١٥ مليون دولار . وبينما زاد حجم العجز في حساب السلع والخدمات بما قيمته ٤٠٠ مليون دولار ليصل الى ما قيمته ١٤٣ بليون دولار ، فقد زادت التحويلات بدون مقابل (الهبات) بما قيمته ٢٠٠ مليون دولار والتحويلات من رؤوس الاموال متوسطة وطويلة الاجل ارتفعت بما قيمته اكثر من ٤٠٠ مليون دولار . اما التغيرات الاساسية في ميزان العمليات الجارية خلال عام ١٩٧٠ فترجع الى ما اصاب حساب الخدمات ، الذي زاد عجزه بما قيمته اكثر من ٣٠٠ مليون دولار ليصل الى ٧٠٠ مليون دولار . ومعظم هذه الزيادة مرتبطة بزيادة الانفاق الحكومي ، ويعكس ذلك تزايد الانفاق العسكري في الخارج ، والذي يدخل تحت هذا البند .

وساهمت التحويلات بدون مقابل بتغطية نصف العجز المذكور، وقد بلغت قيمتها حوالي ٦٧٥ مليون دولار بالمقارنة مع ٤٨٩ مليون دولار للعام الماضي . وهذه الزيادة تعود لزيادة تحويلات اليهود وتحويلات التعويضات الالمانية الفردية . كما مكنت القروض متوسطة وطويلة الاجل من مواجهة الواردات العسكرية المتزايدة ، وذلك بالاضافة لتغطية الجزء الباقي من عجز العمليات الجارية .

وبينما سجلت الصادرات نموا بسيطا بما نسبته ٤٪ بسبب الظروف السيئة التي أحاطت بصادرات الماس والحمضيات ، فقد سجلت الواردات ارتفاعا بما نسبته ٨٪ ، بالمقارنة مع العام الماضي ، وهي أقل نسبة منذ عام ١٩٦٧ . وسجل العجز في الميزان التجاري زيادة بسيطة (انظر الجدول رقم ٣).

السياسات الاقتصادية الاسرائيلية (١٩٦٩ ــ ١٩٧٠) : ــ استمرت السياسات الاقتصادية التي وضعت خلال عام ١٩٧٠ في التزامها بنفس الاهداف التي وضعت لها خلال عام ١٩٦٩ والهادفة الى تحقيق الاستقرار في نمو الاقتصاد وضبط توازنه واتجاهاته التوسعية وتشجيع قطاع التصدير بهدف